### قيمتها السوقية فقدت 3 مليارات دينار بأقل من شهر لتبلغ 32,4 مليار دينار

# خسائر البورصة مستمرة.. و785 مليون دينار طارت في 3 جلسات

شريف حمدي

مع استمرار تصاعد وتيرة التوترات الجيوسياسية بالمنطقة عقب تفجيرات منشأتي نفط تابعة لشركة أرامكو السعودية، تواصل بورصة الكويت التفريط في مكاسبها المحققة منذ بداية العام بشكل لافت، وذلك على مستوى المؤشرات والمتغيرات وفي مقدمتها القيمة السوقية التي فقدت بنهاية تعاملات جلسة أمس 137 مليون دينار، ليصل إجمالي الخسائر إلى 785 مليون دينار في 3 جلسات متتالية.

واستقرت القيمة السوقية لبورصة الكويت عند 32,46 مليار دينار، علما بأنها كانت قد لامست 35,5 مليار دينار خلال تعاملات أغسطس الماضي، أي ان البورصة خسرت منذ بدء منحى الهبوط نحو 3 مليارات دينار.

ولليوم الثالث على التوالي، استحوذ سهما المبادلة «بيتك» و«اهلي متحد» على النصيب الأكبر من السيولة المتدفقة للسوق، إذ استحوذ السهمان امس على 47٪ من الإجمالي، وذلك بتداولات على سهم «بيتك» بقيمة 8,4 ملايين دينار، وتداولات على سهم «اهلي متحد» بقيمة 6,9 ملايين دينار بإجمالي 15,3 مليون دينار.

ورغم استمرار تداول سهمي المبادلة بكميات كبيرة تجاوزت 38 مليون سهم

البورصة تواصل تسجيل الخسائر للجلسة الثالثة على التوالي وقيمتها السوقية تفقد 3 مليارات بأقل من شهر (محمد هنداوي)

## 47٪ من السيولة لسهمي المبادلة.. 8,4 ملايين دينار لـ «بيتك» و6,9 ملايين لـ «الأهلي المتحد»

تشكل 35٪ من إجمالي كميات التداول البالغة 110 ملايين سهم، إلا أن سيولة السوق شهدت انخفاضا امس بنسبة 23٪، إذ بلغ إجمالي السيولة 32,9 مليون دينار تراجعا من نحو 43 مليون دينار في جلسة أول من أمس، وكان لافتا وجود عمليات شراء على أسهم قيادية أبرزها سهم زين الذي حقق ارتفاعا بنسبة 0,57٪ بنهاية الجلسة بتداول أكثر من 7,3 ملايين سهم، وكذلك سهم اجيليتي الذي ارتفع بنسبة 0,5٪ بتداولات بلغت 1,7 مليون سهم، وهو ما يعني أن هناك من يرى أن البورصة تنطوي على فرص واعدة في ظل التراجع الحالي للأسعار، ويعمل على تجميع بعض الأسهم التي من المتوقع ان تعود للارتفاع بعد انتهاء موجة التصحيح، وكذلك هدوء الأوضاع الجيوسياسية التي تؤرق بورصات المنطقة.

وعلى صعيد الأسواق الخليجية، لاتزال بورصات المنطقة تحت وطأة المخاوف التي تعززها الحرب التجارية والتوترات التي تشهدها المنقطة منذ فترة، وواصلت الجنوح للانخفاض باستثناء سوق أبوظبي الذي حقق ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,2٪، في المقابل تراجعت أسواق دبي بنسبة 0,9٪، والكويت بنسبة 0,5٪، وقطر بـ 0,4٪، والبحرين بـ 0,7٪، ومسقط بـ 0,2٪، والسعودية بنسبة 0,5٪.

### لسد النقص في أسواق النفط الدولية

# «شيفرون»: نستطيع استئناف الإنتاج من المنطقة المقسومة سريعاً

## الحقول المشتركة قادرة على إنتاج 500 ألف برميل يوميا

محمود عيسى

قال الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون كورب الأميركية مايك ويرث إن شركته تستطيع أن تبدأ بإنتاج النفط بصورة سريعة نسبيا من حقول النفط في المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت إذا طلب كلا البلدين ذلك.

ونقلت وكالة بلومبيرغ الاخبارية عن ويرث قوله في مقابلة مع محطة CNBC انه بعد الهجوم على منشآت النفط السعودية والذي قلص الإنتاج من أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم فإن المنطقة المقسومة بين البلدين تعتبر واحدة من عدة حقول غير منتجة في مختلف دول أوپيك يمكن إعادة تشغيلها لسد الفجوة في إمدادات النفط العالمية.

وكان مسؤولون كويتيون قد صرحوا في يوليو الماضي بأن ثمة محادثات تجري مع السعودية بشأن إعادة تشغيل الإنتاج من المنطقة. وأشارت بلومبيرغ الى أن المنطقة قادرة على إنتاج ما يصل إلى 500 ألف برميل يوميا، لكن تم إغلاقها منذ أربع سنوات على الأقل، ونسبت الى مصدر مطلع على المناقشات التي جرت في يوليو قوله إن الجانبين توصلا الى حل للقضايا الرئيسية ولم يتبق سوى نقاط فنية.

### بعد اقتطاع 10٪ لاحتياطي «الأجيال القادمة» بـ 735,8 مليون دينار

# ميزانية الكويت في 5 أشهر.. تسجيل أول عجز بـ 488 مليون دينار

مصطفى صالح

أظهرت بيانات وزارة المالية الكويتية للميزانية العامة خلال أول 5 أشهر من العام المالي الحالي 2019ـ2020، عن تسجيل أول عجز مالي بالميزانية الجديدة بلغ 488,2 مليون دينار، وذلك بعقد اقتطاع نسبة الـ 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة والبالغة قيمتها 735,89 مليون دينار، حيث بلغ الفائض قبل الاستقطاع نحو 247,6 مليون دينار. وأظهرت البيانات، التي اطلعت عليها «الأنباء»، أن إجمالي الإيرادات المحصلة خلال 5 أشهر بلغ 7,35 مليارات دينار، ومقارنة بالعام السابق، انخفضت إيرادات الميزانية المسجلة في الخمسة الأشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 13٪، علما بأنها كانت تبلغ في العام الماضي 8,49 مليارات دينار. وبلغت المصروفات الفعلية خلال الفترة نفسها نحو 5,15 مليارات دينار، لتشكل 31,6٪ من المقدر في الموازنة العامة عند 22,5 مليار دينار.

وعلى صعيد الإيرادات النفطية فقد تم تحصيل نحو 6,77 مليارات دينار خلال أول 5 أشهر من الميزانية، بما يعادل نحو 48,9٪ من إجمالي الإيرادات النفطية المتوقع تحصيلها خلال العام المالي الحالي، والبالغة 13,8 مليار دينار، أي ان هناك فرقا بين المحصل والمقدر يبلغ 7 مليارات دينار.

وفي المقابل، بلغت الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال هذه الفترة نحو 583 مليون دينار، بما يعادل 29,9٪ من إجمالي الإيرادات غير النفطية المقدر تحصيلها خلال العام المالي الحالي، والبالغة 1,94 مليار دينار.

### السعودية في المركز الثاني وقطر سابعاً

# الكويت خارج قائمة أفضل 30 دولة للاستثمار في العالم

محمود عيسى

غابت الكويت عن قائمة أفضل 30 دولة للاستثمار فيها والتي أصدرتها مجلة يواس نيوز اند وورلد ريبورت، كما غابت كل الدول العربية والخليجية المنتجة للنفط عن القائمة باستثناء المملكة العربية السعودية وقطر اللتين حلتا في المركزين الثاني والسابع عالميا على التوالي، علما بان البلدين لم يدخلا في تصنيف 2018.

وقال التقرير ان العوامل التي تجعل البلد فريدا ومتميزا ـ وتتمثل في شعبه وبيئته وعلاقاته وإطاره وتعاليمه ـ تخلق 4 عوامل مميزة تم تحديدها في تقرير مجموعة البنك الدولي التي تحفز الأفراد أو الشركات على الاستثمار في بلد ما، وهي: الموارد الطبيعية والأسواق والكفاءة والأصول الاستراتيجية مثل التكنولوجيات المتقدمة أو العلامات التجارية الرائدة.

وقال التقرير ان قطر الآن من الدول الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، بل انها واحدة من أغنى دول العالم وتبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 124121 دولارا. ويأتي نصف إجمالي الناتج المحلي للبلاد تقريبا والبالغ 167,7 مليار دولار من خدمات التصنيع والبناء والخدمات المالية، الأمر الذي ساعد البلاد على التغلب على الانخفاض العالمي في أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

وعلى الصعيد العالمي، حلت أوراغواي في المركز الأول متقدمة 12 مركزا عن تصنيف 2018، ثم كوستاريكا ولوكسمبورغ في المركزين الثالث والرابع على التوالي ثم الهند وپولندا في المركزين الخامس والسادس على التوالي ثم قطر في المركز السابع. وجاءت فيتنام وتشيلي ونيوزيلندا في المراكز الثامن والتاسع والعاشر على التوالي. ولم تدخل القائمة أي من الولايات المتحدة او بريطانيا او فرنسا، فيما سجلت دول الاتحاد الأوروبي الجديدة التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي مراكز متقدمة على القائمة.

# «التجارة» تحصّل 257 ألف دينار رسوم إيداع علامات تجارية خلال أغسطس

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 1625 طلب إيداع علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال أغسطس الماضي، وحصلت عليها رسوما بلغت 257 ألف دينار.

وقالت «التجارة» في بيان صحافي إنها أنجزت 724 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و409 معاملات نشر علامة تجارية و492 معاملة لتسجيل علامة تجارية وإصدار شهادات لها.

وأضافت أنها أنجزت 270 معاملة تجديد العلامات التجارية و220 طلب تأشير بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير اسم وكيل التسجيل.

وأشارت الوزارة إلى إنجازها 270 تجديد علامة تجارية منها 226 طلب تجديد علامة تجارية خلال السنة الأخيرة من مدة حمايتها، و44 طلب تجديد علامة تجارية خلال 6 أشهر من مدة تاريخ انتهاء الحماية.

وأوضحت «التجارة» أنها أنجزت 352 معاملة نشر التأشيرات منها 273 نشر تجديد العلامة التجارية و41 تعديل اسم أو تغيير عنوان و37 نقل ملكية، إضافة إلى تلقيها 19 طلب معارضة على تسجيل علامة تجارية، وتسجيل 25 تظلما.

### الكويت الثانية بعد السعودية في استحواذها على الأصول الإقليمية

# 260 مليار دولار الأصول المدارة في دول الخليج

محمود عيسى

توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان تحقق صناعة إدارة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي نموا مطردا خلال السنوات العشر المقبلة بفضل جهود هذه الدول لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن النفط، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مشيرة الى انه ينبغي لمبادرات مثل خطة الرؤية 2030 للمملكة العربية السعودية أن تنوع الاقتصادات وتستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وقدرت الوكالة حجم الأصول المدارة من قبل مديري الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 260 مليار دولار، كما في ديسمبر 2018، تمثل السعودية السوق الأكبر فيها حيث تستحوذ على قرابة نصف الأصول الإقليمية المدارة، تليها الكويت والبحرين والإمارات وقطر وسلطنة عمان.

وقالت موديز ان نحو 200 مليار دولار من إجمالي الأصول المدارة في المنطقة يتم استثمارها من خلال حسابات تدار بصورة مستقلة، فيما يستثمر الباقي عبر أدوات استثمار جماعية.

وقالت كبيرة مسؤولي الائتمان في قسم خدمات المستثمرين في الوكالة فانيسا روبرت «ان جهود دول الخليج بتنويع اقتصادها ستتمخض في نهاية المطاف عن تحفيز المزيد من النمو في صناعة إدارة الأصول».

وأضافت: «ومع ذلك، فإن مديري الأصول ايضا سيواجهون تحديات لأن تدفقات الأصول المتزايدة تمثل اختبارا لنطاق قدراتهم في ضوء القيود التي تواجهها، بالإضافة الى ان قاعدة العملاء أصبحت أكثر تطورا وتتطلب مجموعة أوسع من المنتجات مقابل دفع رسوم أقل».

وأضاف البيان ان مديري الأصول بدول مجلس التعاون الخليجي يركزون اهتمامهم في المقام الأول على فئات الأصول التقليدية، فيما يعتبرون العقارات الفئة البديلة الرئيسية. ولما كان قطاع إدارة الأصول يتركز في الأسواق المحلية، فإن ذلك يخلق قيودا على الطاقة الاستيعابية ويحد من النمو، وعلى الرغم من أن البيئة التنظيمية آخذة في التحسن، إلا ان العديد من المناطق ستحتاج إلى اعتماد نظم رقابية أكثر صرامة حتى تكون قادرة على التنافس مع الأسواق الغربية. أما الشركات الخليجية الكبرى التي تمكنت من تنويع عروضها لتشمل الاستثمارات البديلة والمنتجات ذات الأصول المتعددة، فإنها تتمتع بميزة تنافسية.